

## مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

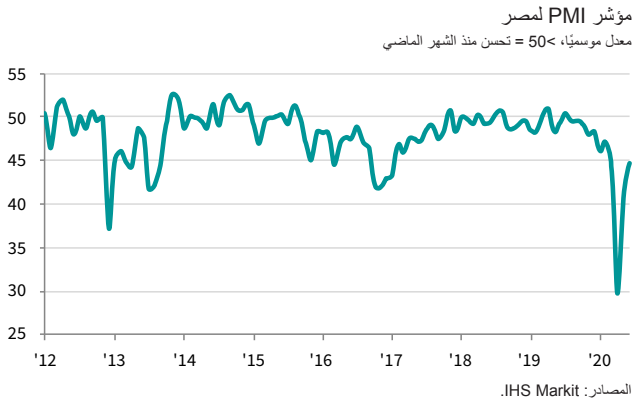
## الأوضاع التجارية تقترب من الاستقرار في يونيو

## النتائج الأساسية:

تراجع تدهور النشاط والطلبات الجديدة منذ شهر مايو

انخفاض معدل التوظيف، وتراكم الأعمال يشير إلى زيادة الضغوط على القدرات الإنتاجية

انتعاش أسعار مستلزمات الإنتاج مع تخفيض الشركات لأسعار منتجاتها



تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 يونيو 2020

## تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"أعطت بيانات مؤشر مدراء المشتريات لشهر يونيو بعض المؤشرات الواعدة بأن الاقتصاد المصري قد بدأ في الاستقرار، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي من 40.7 نقطة إلى 44.6 نقطة في شهر مايو، ما يشير إلى مزيد من التباطؤ في التراجع الناجم عن أزمة كوفيد-19 التي وصلت إلى أسوأ مستوى لها في شهر أبريل. حيث انخفض النشاط بأضعف وتيرة له في أربعة أشهر، مدعومًا بتراجع مماثل في انخفاض الأعمال الجديدة.

"انخفضت أعداد الموظفين بمعدل متسارع في شهر يونيو، على الرغم من وجود إشارات متعددة إلى أن هذا سيتغير قريبًا. وأشار ارتفاع الطلب في بعض الشركات، وزيادة الأعمال المتراكمة وارتفاع مستوى الثقة إلى أعلى مستوى في ستة أشهر، كل ذلك أشار إلى أن الشركات تأمل في استئناف التوظيف في المستقبل القريب.

وشهدت شركات توريد المعدات الطبية والمواد الخام الأخرى ارتفاعاً حاداً في أسعار المشتريات في شهر يونيو، ما أدى إلى ارتفاع متجدد في أعباء التكلفة على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ونتيجة لذلك، تم تخفيض الأجور للشهر الثالث على التوالي."

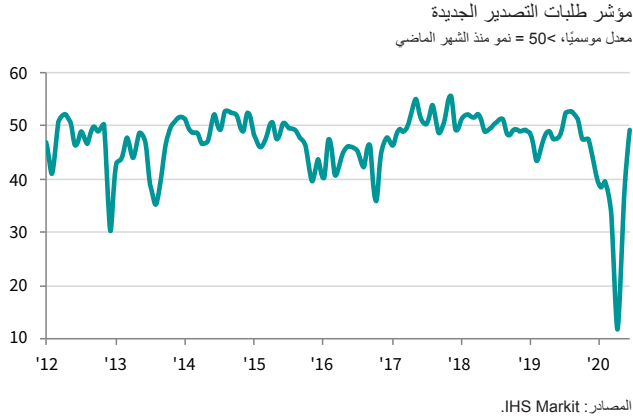
واجه القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر مزيداً من التدهور في ظروف الأعمال خلال شهر يونيو، على الرغم من وجود علامات إيجابية شملت تباطؤ معدلات الانخفاض في كل من النشاط والأعمال الجديدة بشكل كبير منذ شهر مايو.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً إلى 44.6 نقطة في شهر يونيو، وهو ما يشير إلى أعلى معدل في أربعة أشهر رغم أنه يُعد تدهوراً حاداً في الأوضاع التجارية. ويقارن هذا الرقم مع 40.7 نقطة في شهر مايو وأسوأ مستوى قياسي (29.7 نقطة) في شهر أبريل في ذروة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتماسياً مع الرقم الرئيسي، ارتفعت أيضاً المؤشرات الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة إلى أعلى مستوياتها في أربعة أشهر خلال شهر يونيو. على الرغم من استمرار الإشارة إلى التراجع الملحوظ في النشاط والطلب على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر، فقد انخفض معدل الانكماش بشكل ملحوظ عن الشهر السابق. واستفادت العديد من الشركات من الرفع الجزئي للقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وأفادت بزيادة ساعات العمل ووجود عقود جديدة من العملاء. ومع ذلك، ظل النشاط في معظم القطاع ضعيفاً، وذلك غالباً بسبب القيود المفروضة على السفر والسياحة.

على الرغم من تراجع الانكماش، أظهرت أحدث البيانات أن الشركات ظلت تعمل بنشاط على خفض التوظيف في شهر يونيو، مع تسارع معدل فقدان الوظائف إلى أعلى مستوى له منذ أربع سنوات. وذكرت الشركات أنها اختارت عدم توظيف عمال جدد، في حين قام البعض بتسريح موظفين من أجل تقليل تكاليف التوظيف. كما تم تعديل الرواتب، حيث قامت العديد من الشركات بخفض الأجور بسبب انخفاض ساعات العمل. ونتيجة لذلك، انخفضت تكاليف الموظفين للشهر الثالث على التوالي.

تابع...



### تعليق

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 064 6237  
david.owen@ihsmarkit.com

كاثرين سميث  
العلاقات العامة  
IHS Markit  
هاتف: +1 781 301 9311  
katherine.smith@ihsmarkit.com

في الوقت نفسه، ارتفع حجم الأعمال المتركمة لدى الشركات المصرية للشهر الثاني على التوالي وبوتيرة قياسية، ليشير إلى تقييد الشركات بشكل متزايد بقدرة الأعمال. أيضاً كان التفاؤل بالنشاط المستقبلي هو الأعلى في عام 2020 حتى الآن، حيث أشارت الشركات إلى أن الحكومة تتطلع إلى تخفيف قيود كوفيد-19 بشكل أكبر. وأعربت الشركات عن أملها في أن يُعيد ذلك الطلب في القطاع الخاص ويدعم زيادة الوظائف في المستقبل.

في أماكن أخرى، سجلت بعض الشركات انخفاضاً أقل في نشاط الشراء في شهر يونيو، حيث تباطأ انخفاض الأعمال الجديدة أيضاً. ومع ذلك، كانت هناك ضغوط على مواعيد التسليم بسبب ساعات حظر التجول والتأخير في جمارك الموانئ، حيث طالبت مواعيد التسليم للشهر الرابع على التوالي وبأسرع معدل مكرر منذ شهر أكتوبر 2017.

في الوقت ذاته، ارتفعت الأسعار المدفوعة لسلع مستلزمات الإنتاج بشكل حاد، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة أسعار المواد الطبية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وكان معدل التضخم هو الأكثر حدة منذ تسعة أشهر، ما أدى إلى تجدد الارتفاع في ضغوط التكلفة الإجمالية في الشركات المصرية.

وعلى الرغم من ذلك، واصلت الشركات خفض أسعار الإنتاج في شهر يونيو في محاولة لجذب عملاء جدد وتحسين المبيعات في ظل الوباء، إلا أن الانخفاض الأخير في الأسعار كان متواضعاً فقط.

### المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يونيو 2020 في الفترة من 12-22 يونيو 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

### نبذة عن IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وآقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

### نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع https://ihsmarkit.com/products/pmi.html.

### إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit's Purchasing Managers' Index™ (PMI) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.